بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

EUROMED MIGRATION
هجرة

منفذ من طرف
ICMPD
International Centre for Migration Policy Development

أطر إشراك الشتات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
مراجعة

مؤلف
أليكسيس ماكلين

الاقتباس المقترح
ماكلين أ. (٢٤ ٣). أطر إشراك المغتربين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مراجعة. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. فيينا.

© الاتحاد الأوروبي، 2024
المعلومات والآراء المنصوص عليها في هذه الدراسة هي تلك الخاصة بالمؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي. لا يمكن تحميل مؤسسات وهيئات الاتحاد الأوروبي أو أي شخص يعمل نيابة عنها مسؤولية عن الاستخدام الذي قد يتم إجراء المعلومات الواردة فيها.

الفهرس

1. المقدمة **4**

1.1 تعريف الشتات 5

1.2 مقاربة سياسات إشراك الشتات 6

2. المؤسسات والاستراتيجياتة **7**

2.1 إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشتات 7

2.2 استراتيجيات إشراك الشتات 8

3. التحويلات والاستثمار وريادة الأعمال **11**

4. رأس المال البشري ونقل المهارات **15**

5. الاستنتاجات **17**

المراجع **18**

المراجع المترجمة **20**

1. المقدمة

يدعو الهدف ١٩ من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة لعام ٢٠١٨ الدول الموقعة إلى *"تهيئة الظروف للمهاجرين والشتات للمساهمة بشكلٍ كامل في التنمية المستدامة في جميع البلدان"*. ويؤكد هذا الهدف الاهتمام والمسؤولية المتزايدين المنسوبين إلى الشتات في سياق الهجرة والتنمية. وفي حين أن الأثر الإيجابي للمهاجرين عبر الحدود موثق توثيقًا جيدا بشكل عام ويخضع لتوافق نسبي في الآراء، فإن السياسات والآليات الحكومية "الوطنية" المكرسة لإشراك الشتات في البلدان المرسلة للمهاجرين نادرًا ما يتم تقسيمها وتحليلها من منظور عابر للبلدان. (لا تزال غير مستكشفة نسبيا.)

بسبب تاريخ الهجرة المتشابك، تلخص منطقة البحر الأبيض المتوسط معظم التحديات والفرص المرتبطة عادة بصنع سياسات الشتات (أو المغتربين). ويبين الجدول ١ أدناه مجموع السكان المهاجرين في ستة بلدان موفدة للمهاجرين في جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما يشير إلى نسبة المهاجرين في كل بلد بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان (الوطنيين).

	الجزائر	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	تونس	العالم
مجموع السكان المهاجرين	١،٩٤٤،٠٠٠	٣،٥٤٧،٠٠٠	٧٨٤،٠٠٠	٨٤٤،٠٠٠	٣،١٣٦،٠٠٠	٨١٣،٠٠٠	٢٨١،٠٠٠،٠٠٠
نسبة المهاجرين من مجموع السكان	٤،٣ في المئة	٣،٢ في المئة	٧ في المئة	١٥،٤ في المئة	٨،٤ في المئة	٦،٦ في المئة	٣،٦ في المئة[1]

المصدر: EUDiF[2]

ومن اللافت للنظر، وباستثناء مصر، أن نسبة المهاجرين لكل بلد تتجاوز المتوسط العالمي البالغ ٣،٦ في المئة. يقيم أكثر من ثلاثة ملايين مغربي وثلاثة ملايين مصري خارج الحدود الوطنية. تشهد الأهمية الهائلة للسكان المهاجرين في سياق البحر الأبيض المتوسط على تدفقات التبادل الغنية والمتنوعة عبر الحدود. وتمتد هذه التدفقات إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية، وتؤدي إلى ظهور مجتمعات وعمليات "عبر الوطنية" كما هو موضح في أدبيات[3] الهجرة الأكاديمية. والأهم من ذلك، أنه يقترح أيضًا نشاطًا حكوميًا مصممًا خصيصًا لتسهيل التواصل وتوفير الخدمات العامة لهذه الشرائح من المجتمع.

يهدف هذا التقرير إلى توضيح كيفية مشاركة الأجهزة العامة في بلدان المصدرفي إقامة الروابط مع الشتات وتوطيدها. ويهدف إلى تقديم لمحة عامة عن السياسات الحكومية، بما في ذلك التشريعات والمؤسسات والبرامج وغيرها من القوانين " اللينة " التي تشارك في تشكيل وتحديد العلاقة التي قد يقوم بها الوافدون أو قد لا يقومون بها مع بلدهم الأم. ومن خلال تسليط الضوء على بعض هذه الجوانب، يأمل التقرير في تعريف القراء بالممارسات الحكومية الحالية والإشارة بشكل بناء إلى سبل المضي قدما في تنفيذ الهدف ١٩ من

1 مجموع السكان المهاجرين مقارنة بسكان العالم

2 (المرفق الأوروبي العالمي للشتات)

الاتفاق العالمي من أجل الهجرة. ويأتي هذا التقرير في سياق تزايدت فيه التوقعات إزاء سياسات الشتات. تؤدي الاضطرابات الاقتصادية في مرحلة ما بعد فيروس كورونا والبيئة الجيوسياسية المتدهورة الناتجة عن الحروب في أوكرانيا وغزة إلى تفاقم الضغط على رفاه العديد من بلدان المصدر للمهاجرين. وبالإشارة إلى تأثير هذه الأحداث على تطوير السياسات المحلية، سيحلل التقرير سياسات مشاركة الشتات في ضوء التوقعات المضطربة التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط في العام ٢٠٢٤.

1.1 تعريف الشتات

ينعكس تعقيد تدفقات الهجرة في حقيقة أنه لا يوجد تعريف مُتفق عليه في جميع أنحاء العالم لمصطلح "الشتات". فيختلف تفسيره عبر سياقات مختلفة. يشير مسرد الهجرة الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة إلى الشتات باعتبارهم *"مهاجرين أو أحفاد المهاجرين، تشكلت هويتهم وشعورهم بالانتماء من خلال تجربة الهجرة وخلفيتهم"* [4]. ويجادل آخرون بأن الشتات يمكن استخدامه بالتبادل مع "المهاجرين" أو "المغتربين" [5].

هناك جدل مستمر حول إمكانية تطبيق تسمية الشتات على مجتمعات المهاجرين التي يمكن اعتبارها "غير مرتبطة" أو الأفراد الذين يفتقرون إلى صلات كبيرة ببلدانهم الأصلية. يجادل البعض بأنه لكي يُعتبر المهاجر جزءًا من الشتات، فمن الضروري أن يحافظ على "بعض الروابط" لبلده الأصلي. وبدون أي تحيز تجاه هذا النقاش، سيعتمد التقرير وجهة النظر التي تعتبر أن جميع المهاجرين من بلد معين يمكن اعتبارهم جزءًا من الشتات في هذا البلد من دون قيود، وبالتالي اعتماد منظور شامل إلى حد ما بشأن الشتات، بالإضافة إلى التوافق على الاستخدامات العامية للمصطلح.

لا يمكن المبالغة في أهمية إدراج *"أحفاد المهاجرين"* في مفاهيم الشتات. وكما هو موضح أدناه، قد يشمل المستفيدون من سياسات بلدان المصدر الجيل الثاني أو الثالث من المهاجرين. وذلك لأن الأحفاد قد لا يمتلكون دائمًا جنسية والديهم، غالبًا بسبب القيود المفروضة في بلدان الإقامة. ففي الممارسة العملية، هذا لا يتعارض مع الحفاظ على نوع من الروابط الوجدانيّة أو العاطفية.

على سبيل المثال، تنظر الحكومة الأيرلندية إلى شتاتها على أنها مكونة من *"أفراد من كل خلفية من المجتمعات في كل جزء من العالم. ويشمل المواطنين الأيرلنديين المقيمين في الخارج وكذلك الشتات التراثي، وهؤلاء الملايين من الأشخاص من أصل أيرلندي في جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى الشتات المتقارب الذين يحملون تقديرًا عميقًا لشعبنا ومكاننا وثقافتنا"* [6].

في معظم البلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط (الجنوب)، يُفضل استخدام مصطلح "المغترب" ويعتبر أكثر دقة في السياق. لهذا السبب، يستخدم التحليل كل من المغترب والشتات بالتبادل، وبالتالي إعطاء الأولوية للبعد الديموغرافي للهجرة على التفسيرات الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية.

3 (كاسارينو، ٢٠٠٤)

4 (المنظمة الدولية للهجرة، بدون تاريخ)

5 (إيميسكو، بدون تاريخ)

6 (حكومة أيرلندا)

1.2 مقاربة سياسات إشراك الشتات

لهذه الاعتبارات المفاهيمية آثار مهمة على دراسة سياسات مشاركة الشتات عبر السياقات الجغرافية. تميل الحكومات والكيانات العامة إلى تطوير تقديرات مختلفة لشتاتها، استنادًا في الغالب إلى آليات التأطير المنتجة تاريخيًا. وهذا يؤدي إلى نتائج غير متجانسة بحدة من حيث أدوات السياسة العامة والمستفيدين. بالإضافة إلى ذلك، من المهم التذكير بأن التفاعل بين الشتات ومجتمعاتهم الأصلية يحدث في المقام الأول داخل المجال الخاص أو شبه الخاص. هذه المساحة المحدودة للمشاركة لا تترك مجالا كبيرًا لتطوير سياسات شاملة للشتات على نطاق واسع. علاوة على ذلك، يشير غاملن إلى أنه لا ينبغي *"النظر إلى سياسات مشاركة الشتات على أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجية موحدة ومنسقة للدولة. بل، إنها تشكل مجموعة من الترتيبات والبرامج المؤسسية والتشريعية التي تنشأ في أوقات مختلفة، ولأسباب مختلفة، وتعمل عبر نطاقات زمنية مختلفة على مستويات مختلفة"* [7].

واستجابة للعقبات التحليلية التي أثيرت أعلاه، يقترح تصنيفًا يضم ثلاثة أنواع واسعة من سياسات إشراك الشتات:

- سياسات بناء القدرات
- السياسات المتعلقة بتوسيع بعض الحقوق للأفراد الذين ينتمون إلى مجتمع الشتات
- السياسات المتعلقة بعملية تحديد الالتزامات المتوقعة من الشتات وفهمها

يحلل التقرير ويناقش سياسات مشاركة الشتات في عدد قليل من البلدان الرئيسية في جنوب البحر الأبيض المتوسط. ولتحقيق ذلك، يتبع تقريبًا تصنيف غاملين لسياسات مشاركة الشتات. فيوفر هذا الإطار ميزة المرونة ليشمل مختلف مقاربات الدولة تجاه الشتات، مما يتيح وجهات نظر مقارنة.

وبناء على ذلك، يبدأ التقرير بتسليط الضوء على المؤسسات والاستراتيجيات المرتبطة مباشرة بمشاركة الشتات في البلدان الستة الموفدة للمهاجرين التي تمت ملاحظتها ما يشار إليه باسم "سياسات بناء القدرات". ثانيًا، ينتقل التحليل إلى البُعد الاقتصادي للمشاركة أو "تمويل الشتات"، مما يسلط الضوء على مشاركة الدولة في التحويلات ذات الطابع المالي. وأخيرًا، وانعكاسًا للاتجاهات الجديدة في مشاركة الشتات، تركز المناقشة على السياسات المرافقة للمساهمات غير المالية من الشتات. ويمكن النظر إلى هذين القسمين الأخيرين على أنهما يشملان عنصري "تمديد الحقوق" و "تمديد الالتزامات" الوارد في التصنيف. ويختتم التقرير ببضع ملاحظات ختامية تجمع النتائج الرئيسية.

ويركز التحليل على الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس بسبب (أ) بروز السكان المهاجرين في كل سياق وطني و (ب) النشاط السياسي الأخير المرتبط بمشاركة الشتات، بما في ذلك التشريعات الجديدة و/أو البرمجة و/أو بناء المؤسسات.

7 (غاملين، ٢٠٠٦)

2. المؤسسات والاستراتيجيات

تتعلق الملاحظة الأولى بتنوع مؤسسات الشتات القائمة في بلدان المنطقة وعدم تجانسها. وفي حين تبنت بعض البلدان استراتيجيات وطنية وهيئات مؤسسية مكرسة صراحة لإشراك الدوائر الانتخابية في الخارج والحفاظ على الروابط معها، تبنت بلدان أخرى مقاربة لا تلفت الأنظار، ووضعت مسؤوليات التواصل مع المغتربين في حظيرة وزارات الشؤون الخارجية.

وهذا التنوع في المقاربة المتبعة إزاء الشتات هو في المقام الأول انعكاس لتوقعات الهجرة في البلدان وتقاليد الحوكمة والأولويات المحلية. تميل البلدان ذات المستويات المرتفعة والمستدامة من الهجرة، أو التي تمثل فيها التحويلات حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، أكثر إلى تكريس الموارد والاهتمام الرفيع المستوى للمغتربين. وقد يتجلى هذا الاهتمام في إنشاء كيانات للشتات على مستوى الوزارة أو استراتيجيات "الحكومة بأكملها" التي تربط بين التدخلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي المقابل، يرتبط عادة تجزئة المسؤوليات المتعلقة بالشتات وإسنادهم إلى مستويات إدارية أدنى ببلدان ذات ميزات الهجرة الأقل بروزًا.

وإلى حد ما، غالبًا ما يتبين أن استباقية السياسات راسخة في تصور الشتات داخل القيادة باعتباره "موردًا" ينبغي تعظيمه في سياق التخطيط[8] الإنمائي الذي تقوده الدولة. في المقابل، يؤدي غياب هذا التصور إلى إهمال نسبي لقضايا الشتات، على الأقل شكليًا. وبعبارة أخرى، توفر التوقعات الاجتماعية الجماعية والأطر المرتبطة بالشتات في بلد المنشأ عدسة موثوقة لشرح الاختلافات في الأهمية المعطاة لشؤون الشتات على المستوى المؤسسي.

يكمن الغرض من هذا القسم في تحديد ملامح الكيانات الحكومية الرئيسية المعنية بإشراك الشتات وتقديم منظور مقارن حول صلاحيات كل منها أو نطاق عملها.

2.1 إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشتات

تأسست وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، وهي الوكالة الرائدة لإدارة شؤون المصريين المقيمين بالخارج. وهي تعمل بالتنسيق والتعاون مع الوزارات والهيئات الأخرى المعنية بسياسة الهجرة، بما في ذلك وزارة الخارجية المصرية. تضع وزارة الهجرة وشئون المصريين المقيمين بالخارج على وجه التحديد استراتيجياتها وأنشطتها في ما يتعلق بالمساعدة في تحقيق رؤية مصر لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة من أجل *"تعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال تحفيز مساهمة المصريين في الخارج في خلق مجتمع*[9] *مبتكر وقائم على المعرفة"*.

وبغية تعزيز الروابط مع المغتربين، أنشأ المغرب في العام ١٩٩٠ وزارة المغاربة المقيمين بالخارج[10]. وتتولى

8 بلغندوز، ٢٠١٠.

9 المرفق الأوروبي العالمي للشتات، ٢٠٢٢.

10 المرفق الأوروبي العالمي للشتات، ٢٠٢٢.

الوزارة، المنتدبة منذ سنة ٢٠١٣ إلى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، إعداد السياسة الحكومية المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج وتنفيذها، بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية داخل المغرب وخارجه، بما في ذلك مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج. تمارس هذه المؤسسات تأثيرًا كبيرًا على علاقات بلدان المصدر مع المغتربين في سياقاتها الخاصة. وعلى الرغم من وجودها حديثًا إلى حد ما، فقد أبرمت وزارة الهجرة المصرية العديد من اتفاقيات التعاون مع البلدان المضيفة للمهاجرين، مع التركيز بشكل خاص على الاعتراف عبر الحدود بالمهارات ووصول المهاجرين العائدين إلى سوق العمل وريادة الأعمال في مصر[11].

وانعكاسًا لسجل البلاد في مشاركة الشتات، تشرف وزارة المغرب للمغاربة المقيمين بالخارج مسؤولة عن العديد من المبادرات والبرامج المبتكرة التي تستفيد من خبرات المغتربين ومواردهم وشبكاتهم. هذا هو حال *صندوق إم دي إم الاستثماري* (MDM Invest Fund) الذي يسهل مشاريع ريادة الأعمال في المغرب للمغاربة المقيمين بالخارج. تمتد ولاية الوكالة إلى ضمان وصول المغتربين إلى الخدمات العامة وهياكل الدعم. ولهذا السبب، تم إصدار "دليل المغاربة المقيمين بالخارج" وكذلك دراسات حول الظروف المعيشية للمغاربة في الخارج.

وبعيدًا عن هذين المثالين، فإن التقدم المحرز في إضفاء الطابع المؤسسي على سياسة الشتات محدود. وتتولى وزارة الخارجية والمغتربين في لبنان، وتحديدًا المديرية العامة للمغتربين (GDoE)، مسؤولية التواصل مع المغتربين. تقتصر مشاركة المغتربين المؤسسيين على تقديم الخدمات القنصلية الأساسية (الحالة المدنية والجنسية والممتلكات) وتنظيم الانتخابات للناخبين في الخارج. كما تتولى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (IDAL) بشكل خاص مسؤولية التدابير ومشاريع التعاون المتعلقة بتشجيع الاستثمار.

في الأردن، تتركز غالبية المسؤوليات المتعلقة بشؤون الشتات داخل وزارة الخارجية والمغتربين. ومع ذلك، تلعب الجهات الفاعلة الحكومية الأخرى، بما في ذلك وزارة الداخلية ووزارة العمل ووزارة التعليم العالي ومؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية، دورًا مباشرًا وتمتلك خبرة في تنظيم شؤون[12] المغتربين.

يلعب المكتب التونسي للتونسيين المقيمين بالخارج، التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، دورًا محوريًا في بناء العلاقات مع الجاليات في الخارج. ونظرًا لتاريخ تونس الطويل في الهجرة، تشارك الوكالة في مجالات مختلفة من مشاركة الشتات، بما في ذلك تشجيع الاستثمار ونقل المعرفة وجمع البيانات عن المغتربين عبر المرصد الوطني للهجرة (ONM) وتوفير الخدمات الاجتماعية والثقافية للشتات.

2.2 استراتيجيات إشراك الشتات

ترتبط عادة مشاركة الشتات بالعلاقة بين الهجرة والتنمية في أدبيات الهجرة. في الواقع، يُنظر إلى المهاجرين على أنهم يساهمون إسهامًا إيجابيًا في رفاه المجتمعات المحلية في بلدان المنشأ من خلال تحويل الدخل والتحويلات الاجتماعية والمشاركة في المشاريع التجارية والاستثمارية العابرة للحدود وبشكلٍ أعم، من خلال دورهم كسفراء غير رسميين و "مؤثرين".

وبسبب هذه الآثار الإيجابية والموثقة جيدًا، تميل حكومات بلدان المصدر للمهاجرين إلى هيكلة مقاربتها لإشراك الشتات، وغالبًا تدعمها الوكالات الدولية. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمحورت عملية صنع

11 المرفق الأوروبي العالمي للشتات، ٢٠٢٢.

12 (نعمة، كوخ، ورجب، ٢٠١٨)

الاستراتيجيات حول الشتات في المقام الأول حول تعبئة الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية للشتات، جزئيًا استجابة لعجز التنمية في المنطقة. وقد ركزت التدابير بشكلٍ خاص على الاستفادة من الاستثمار الداخلي، واغتنام موقع الشتات كموقع أفضلية للانطلاق في المساحات العابرة للحدود الوطنية، للانخراط في مشاريع تطوير البنية التحتية في بلد المنشأ وخلق فرص اجتماعية واقتصادية للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتزايد عدد سكانها.

ومع ذلك، غالبًا ما يتأثر تنفيذ هذه التدابير بغياب رؤية حكومية موحدة، والمنافسة البيروقراطية بين المنفذين وعدم التوافق مع الأولويات الحكومية الأخرى. على سبيل المثال، يتبين أن البيئة التنظيمية غير الشفافة والمعقدة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في بعض السياقات تؤثر سلباً على الأهداف المتعلقة باستثمار المغتربين.

يتمثل أفضل طريقة لمعالجة أوجه القصور هذه في وضع مقاربات وطنية "للحكومة بأكملها" بشأن الهجرة. يجادل المدافعون عن هذه المقاربات بأنها تشارك في خلق بيئة سياسية أكثر تماسكًا ويمكن التنبؤ بها، مما يزيد من حوافز المشاركة لدي الشتات. وفي هذا المجال، يكون سجل الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متباينًا. وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة التي أجريت خلال العقد الماضي، لا يزال يتعين تعزيز الأطر التشريعية في معظم البلدان أو تفعيلها لتلبية التوقعات المتعلقة غالبا بمشاركة الشتات.

وبسبب السياق المتقلب وضغوط الهجرة في المنطقة، لا تتوفر شروط لوضع سياسات استراتيجية بشأن الهجرة. ومع ذلك، تظهر الخطوات التدريجية التي تم اتخاذها في العقد الماضي أن هناك توافقًا معينًا يظهر حول ملاءمة التفكير الشامل في قضايا الشتات. على سبيل المثال، تتناقض سياسة "الوفاق الوطني" في لبنان، التي تطبق على المغتربين، مع السياسة الطائفية في البلاد. تلزم هذه السياسة المؤسسات في الخارج بحماية الحقوق المدنية والسياسية للبنانيين، بغض النظر عن طائفتهم[13]. تجسد مقاربة الوفاق في اعتماد قانون الانتخابات لعام ٢٠١٧ الذي منح المغتربين الحق في التسجيل والتصويت في الانتخابات الوطنية. دخل هذا الحق حيز التنفيذ لأول مرة خلال انتخابات العام ٢٠١٨.

تشير استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر لعام ٢٠٣٠) إلى الشتات كعنصر مهم في مسار التنمية في البلاد. في العام ٢٠٢١، أُعلن أن وزارة الهجرة وشئون المصريين بالخارج قد بدأت العمل على "استراتيجية وطنية لمشاركة المغتربين" بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM). لسوء الحظ، لم يُصدر معلومات إضافية ومن غير المعروف ما إذا كان المشروع قد اكتسب أي قوة دفع.

في العام ٢٠١٤، اتخذت وزارة الخارجية الأردنية قرارًا بإعادة تشغيل مقاربتها تجاه مشاركة المغتربين. تضمنت "خطة العمل للمغتربين" لسنوات ٢٠١٤-٢٠١٨، التي وضعت بالتشاور مع الجهات الفاعلة الدولية ومجموعات المغتربين، وتضمنت أربعة أبعاد استراتيجية[14]: ١. الدفاع عن حقوق المغتربين الأردنيين ومصالحهم. ٢. إنشاء أنشطة التوعية والتواصل وتعميقها بين المغتربين الأردنيين والبلاد. ٣. زيادة الخدمات القنصلية التي تقدمها البعثات الأردنية. ٤. تشجيع مساهمات المغتربين والمشاركة في النشاط التنموي الشامل في المملكة.

وتعكس هذه الخطة، التي تم تحديثها وتمديدها لاحقًا في العام ٢٠١٩، التزامًا رفيع المستوى لصالح مشاركة الشتات. كما كان لها نتائج على أرض الواقع، مما أدى إلى زيادة قدرات الموظفين القنصليين ووضع الأسس لمبادرات مهمة مثل دروس اللغة العربية للجيل الثاني والثالث من المغتربين والخدمات الإلكترونية الجديدة وبوابات المعلومات للمغتربين وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن نقص التنسيق الداخلي والتواصل حول نطاق الخطة ومسؤولياتها قد أدى إلى إضعاف تأثير[15] الخطة.

13 (المرفق الأوروبي العالمي للشتات، ٢٠٢٢)

14 (تيتل موزر، مشاركة الشتات، السلسلة الإقليمية: الشرق الأوسط، ٢٠٢١)

15 (تيتل موزر، مشاركة الشتات، السلسلة الإقليمية: الشرق الأوسط، ٢٠٢١)

ولدى الاستراتيجية الوطنية التونسية للهجرة، التي لم يتم اعتمادها بعد، القدرة على إعادة تشكيل مقاربة البلاد تجاه الهجرة والتنمية، بما في ذلك من خلال وضع شروط جديدة للمشاركة وتوضيح التوقعات المحيطة بالشتات[16] شديد التنوع في تونس. وقد سلطت المشاورات التي أدت إلى مسودة الاستراتيجية الضوء بشكل ملحوظ على عدم ثقة المغتربين في مؤسسات الدولة، وهو إرث من الهياكل السياسية قبل الثورة في تونس. ولتعزيز مناخ أفضل، تتضمن مسودة الاستراتيجية أحكامًا لإصلاح وإنشاء مؤسسات جديدة للشتات تتماشى مع التطلعات الديمقراطية لثورة ٢٠١١. فإن سياق الهجرة المتوتر والأولويات السياسية المتغيرة غير مواتية حاليًا لاعتماد مشروع الاستراتيجية.

في العام ٢٠١٤، كشف المغرب عن مشروع استراتيجيته الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج. حتى الآن لا تزال الاستراتيجية الوطنية الوحيدة المخصصة للمغتربين في جنوب البحر الأبيض المتوسط. تعكس هذه الخصوصية المؤسسية كيف يُنظر إلى المغتربين في النقاشات المحلية في المغرب. ويتم تعزيز هذه الرؤية على أعلى المستويات، حيث يؤكد الملك محمد السادس على "الارتباط القوي للمغتربين بالبلاد (...) والدور البناء الذي يلعبونه في تنمية وطنهم". وتتضمن الاستراتيجية ثلاث أولويات: الحفاظ على هوية المغاربة المقيمين بالخارج وحماية حقوقهم ومصالحهم وتشجيع مساهماتهم في تنمية المغرب[17].

16 (بوبكري، بن عاشور، بن ساسي، والعبيدي)

17 (الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة)

3. التحويلات والاستثمار وريادة الأعمال

تنتمي جميع البلدان الستة الموفدة للمهاجرين الذين شملتهم هذه الدراسة إلى فئة "الدخل المتوسط" لدى البنك الدولي. وفي جميع أنحاء المنطقة، تتفاقم نقاط الضعف الكامنة على المستوى الكلي في خلق فرص العمل والاستثمار الخاص بسبب الآثار المترددة لأزمة كوفيد-١٩، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والحرب في غزة. ولا تزال هذه العوامل تمارس ضغطا كبيرًا على التماسك الاجتماعي لهذه البلدان، مما يشكل تهديدًا للتقدم المحرز في التنمية، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفًا[18]. وعلى هذه الخلفية، يُعد تعزيز المرونة الاقتصادية هدفاً رئيسيًا من أهداف صنع السياسات.

يلزم في هذا السياق تقييم تعدد أدوات الشتات في المجالين الاقتصادي والمالي، والاهتمام ب "تمويل الشتات" بوجه عام. كما نوقش أعلاه، تظل المساهمات المالية ركيزة أساسية في التفكير السياسي المتعلق بالشتات في جميع أنحاء العالم. في جميع البلدان التي شملتها الدراسة، هناك تشريعات مخصصة أو برامج تقودها الحكومة، وينتشر ذلك في أغلب الأحيان في شكل أدوات استثمارية أو حوافز مالية أو دعم عيني لرواد الأعمال.

هذا يتماشى مع الهدف ١٩) ه) من الاتفاق العالمي للهجرة الذي يدعو الدول إلى *"تطوير برامج دعم مستهدفة ومنتجات مالية تسهل استثمارات المهاجرين والشتات وريادة الأعمال*[19]". وسيشرح القسم التالي الخطوات المتخذة نحو زيادة المساهمات الاقتصادية من الشتات وكيفية معايرتها لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

ويشمل البعد الاقتصادي لمشاركة الشتات، أو "تمويل الشتات[20]"، كما يُشار إليه أحيانًا، تدخلات متباينة على نطاق واسع من حيث الهيكل التشغيلي والأهداف. وهي تتعلق بالتحويلات المالية (الرسمية وغير الرسمية)، المعروفة أيضًا باسم التحويلات المالية، وكذلك بآليات التمويل، التي غالبًا ما تأتي في شكل أسهم أو قروض أو سندات. يقدم الرسم البياني ١ تصنيفًا مبسطًا لتمويل الشتات.

الرسم البياني ١: التصنيف المبسط لقنوات تمويل الشتات (تم تجميعه جيلب وآخرون. (٢٠٢١))

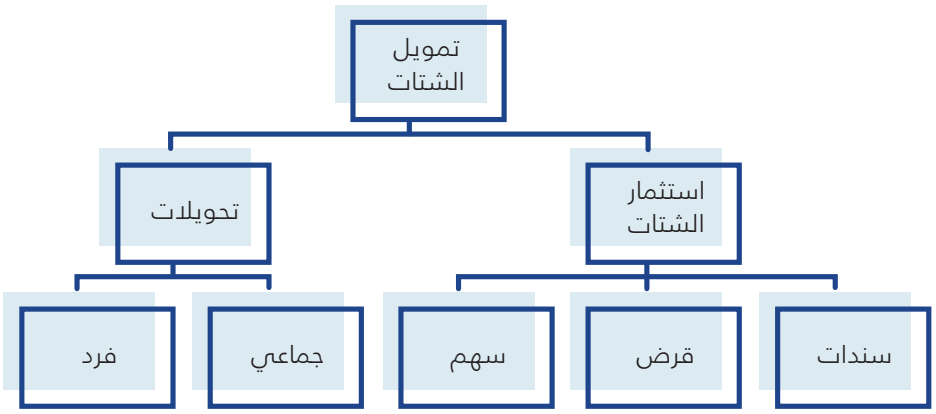

18 (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٣)

19 الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، ٢٠١٨

20 (جيلب، كالانتاريان، مكماهون، وبيريز فرنانديز، ٢٠٢١)

تتكون التحويلات من مدفوعات أحادية الاتجاه من الأسر في البلدان المضيفة إلى المجتمعات المحلية في بلد المنشأ. وتصنف التحويلات إما فردية أو جماعية، اعتمادًا على ما إذا كانت المدفوعات تتم من أسرة واحدة أو أسر معيشية متعددة. وعلى الرغم من ضخامة الأدبيات والقاعدة الإحصائية المتعلقة بالتحويلات، فإن التقاطعات مع السياسات في بلدان المنشأ لا تزال مجالا غير مستكشف نسبيًا للتحليل. من المفهوم عمومًا أن المنظمات العامة قد تؤثر على اتجاه وحجم التحويلات إما من خلال تجميع المساهمات الفردية وتقديم المشورة لها أو من خلال زيادة المساهمات الجماعية عندما تستهدف البنية التحتية العامة.

تساهم التحويلات بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكما هو مبين في الرسم البياني أدناه، تمثل التحويلات حصة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، حيث بلغت حوالى ٦ في المئة في العام ٢٠٢١. وتمثل التحويلات المالية في المعدل ١،٥ في المئة في بقية بلدان العالم المتوسطة الدخل. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال تطوير السياسات المخصصة يفتقر إلى الانتشار الفعلي. ولتسهيل تدفق التحويلات ومعالجة أزمة العملة الحالية، قامت البنوك الحكومية في مصر بإطلاق حسابات بنكية بالدولار الأمريكي[21]. بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك الأهلي المصري إعفاء ضريبيًا لمدة عشر سنوات على التحويلات من الخارج للعمليات المسجلة[22]. ووفقاً لأغلب التقارير، تقوض هذه الجهود بسبب انخفاض ثقة الشتات في المؤسسات الوطنية والنظام المصرفي.

الرسم البياني ٢: تطور التحويلات الشخصية المستلمة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي

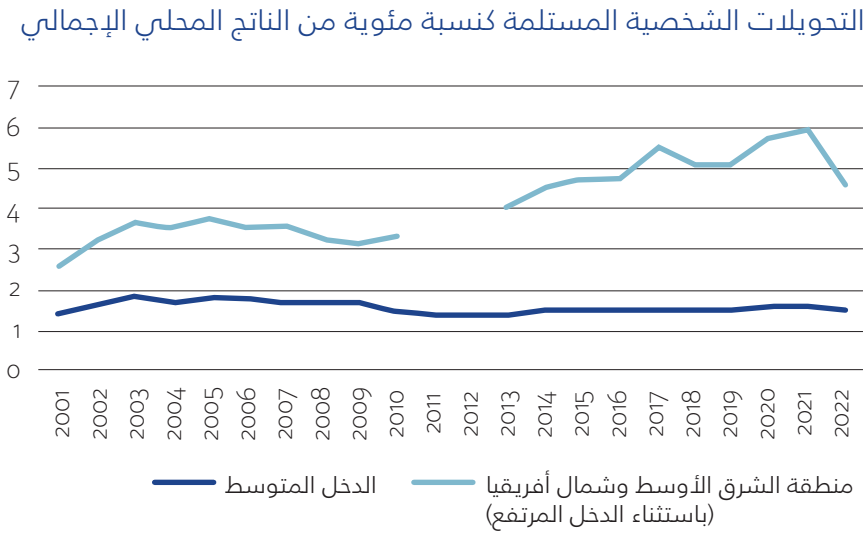

يُنظر إلى الآليات القائمة على الإنصاف أو الاستثمار المباشر للشتات، نظرة إيجابية في سياسات التنمية والتخطيط في بلدان المصدر. وتدور هذه الآليات حول الأفراد أو الأسر المعيشية من الشتات الذين يضخون الأموال في تنمية بلد المنشأ، إما نحو تنمية الأعمال التجارية أو المنظمات الاجتماعية. وفي أغلب الأحيان، تقدم الوكالات العامة معلومات متعلقة بالاستثمار إلى الشتات، على سبيل المثال، من خلال تسليط الضوء على الفرص و/أو الأنظمة المطبقة على هذه المعاملات. وبعبارة أخرى، "يعمل الاستثمار المباشر للشتات كوسطاء يربطون الموردين والمستفيدين، ويتغلب على تحديات المسافة والفجوات في المعلومات". فعلى سبيل المثال، نشرت

21 (مانسور، ٢٠٢٣)

22 (المرفق الأوروبي العالمي للشتات، ٢٠٢٢)

تونس ومصر العديد من أدلة الاستثمار التي تجذب انتباه المغتربين، مما يقلل من فجوة المعلومات التي تميز بعض مجتمعات الشتات[23].

تظهر الممارسة أن وكالات الدولة تتجاوز أحيانًا وظيفتها الوسيطة. تحفز كل من الجزائر والمغرب ضخ رأس المال في الاقتصاد من خلال توفير التمويل الأولي لشتات كل منهما.

تقوم "تمويلكم" (Tamwilcom)، وهي مؤسسة مالية عمومية مغربية متخصصة في تقديم الضمانات للشركات الصغيرة والمتوسطة، بتشغيل آلية إم دي إم الاستثماري (MDM Invest). قد تتلقى المشاريع المؤهلة من الشتات مبلغ يصل إلى ٥ ملايين درهم (أي حوالى ٤٦٠،٠٠٠ يورو) بالإضافة إلى الدعم[24] التقني وريادة الأعمال. وباعتماد مقاربة مماثلة، تمنح الوكالة الوطنية الجزائرية لدعم تشغيل الشباب رواد الأعمال المغتربين ائتمانًا لبدء العمل بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية لبدء المشاريع في الجزائر. وفي كلتا الحالتين، يولى اهتمام[25] إضافي للاستثمارات في المجالات المبتكرة. ونظرًا لنقص المعلومات المتاحة حالياً، لا يزال تأثير هذه البرامج على قرارات المغتربين غير مفهوم تمامًا.

والأهم من ذلك، تمارس سياسات بلد الإقامة أيضًا تأثيرًا على التدفقات المالية للشتات. على سبيل المثال، تدعم مبادرة ويدو إفريقيا الألمانية (German WIDU Africa) أعضاء الشتات الأفريقي في ألمانيا للاستثمار في الأعمال التجارية في وطنهم. وإذا كان مؤهلاً، تغطي الحكومة الألمانية الاستثمار بنسبة تصل إلى ٥٠ في المئة. وعلى الرغم من الاحتياجات الواضحة في هذا المجال، لا يبدو أن هناك مبادرة مماثلة في المنطقة الأورومتوسطية.

وبالإضافة إلى ما سبق، يجوز للمصارف المركزية والمؤسسات المالية في بلدان المنشأ أيضًا أن تضع أدوات محددة قائمة على القروض لصالح المغتربين. تعمل "الحسابات المصرفية للشتات" كمصدر ائتماني مهم لتنمية القطاع الخاص في بلد المصدر للمهاجرين. وفي الوقت نفسه، تمنح هذه الحسابات أصحاب الحسابات (الشتات) إمكانية الحصول على الخدمات المالية في بلد المنشأ، بما في ذلك القروض، متجاوزة بذلك متطلبات الإقامة التقليدية في هذه العملية. تلعب الحكومات دورًا أساسيًا في وضع الأنظمة المصرفية المناسبة ورفع القيود المحتملة المتعلقة بالإقامة. وتفيد التقارير بأن الجزائر وتونس قد أنشأتا بيئة مرنة للعمليات المصرفية[26] للشتات.

تمثل سندات الشتات النوع الثالث من أدوات تمويل الشتات. وقد ظلت سندات الشتات، التي وصفت بأنها "ضمان الديون الحكومية التي يتم تسويقها للمواطنين الذين يعيشون في الخارج[27]"، في دائرة الضوء منذ سلسلة من حملات جمع الأموال الناجحة في الهند خلال التسعينيات[28]. تم تصميم هذه السندات للاستفادة من مدخرات المغتربين، وهي تجذب المؤسسات المالية بسبب قبول المغتربين لمعدلات أجور أقل من معدل السوق. علاوة على ذلك، لجأت الحكومة المصرية عدة مرات في العقد الماضي إلى سندات الشات في سياق مشاريع استثمارية كبيرة وإن كانت نتائجها[29] المالية متباينة. كما بدأت البلاد في إصدار سندات تحمل علامات بالعملة الأجنبية بهدف التخفيف من نقص العملة في البلاد. في الأردن، تمثل سندات الشتات "مصدرًا مبتكرًا للتمويل" إلى جانب أدوات التمويل المختلط، لا سيما في سياق تنفيذ استراتيجية تنمية الموارد البشرية في البلاد (٢٠١٦-٢٠٢٥). وعلى غرار مصر، تُعبَّأ سندات الشتات الأردنيين في سياق من الموارد العامة المستنزفة و"ترشيد" برامج

23 (المرفق الأوروبي العالمي للشتات، ٢٠٢٢)

24 (تمويلكم، ٢٠٢٤)

25 (المرفق الأوروبي العالمي للشتات، ٢٠٢٢)

26 (تيتيل موزر، مشاركة الشتات، السلسلة الإقليمية: أفريقيا، ٢٠٢١)

27 (جيفوركيان، ٢٠٢١)

28 (رجب ودكر، ٢٠٢١)

29 (شوتلر ورستم، ٢٠١٤)

التمويل. كما يستجيبون مباشرة لأولويات الحكومة، وفي هذه الحالة توفير الرعاية الاجتماعية والنقل والتوظيف[30].

كما هو موضح أعلاه، يختلف المستفيدون من استثمار الشتات وفقًا لنوع الأداة التي تم النظر فيها. وتشير تقييمات تدفقات استثمارات المغتربين في جميع أنحاء العالم إلى أن جزءًا كبيرًا من المعاملات تتم من الأسر المعيشية في البلدان المضيفة إلى القطاع الخاص أو الأسر المعيشية في بلدان المنشأ. وعلى النقيض من ذلك، لا تظهر الوكالات العامة إلا بشكل هامشي بين المستفيدين. غير أن هذا لا ينبغي أن يغفل حقيقة أن معظم المشاركة غير رسمي، على سبيل المثال كوسيط في تطوير المعاملات بين القطاعين الخاص، لا سيما من خلال آليات الإنصاف. ويحتاج تأثير تدخلات الدولة في هذه الأنواع من العمليات إلى تقييم أكثر شمولاً. بالإضافة إلى ذلك، تشير الشعبية المتجددة لمبادرات مثل سندات الشتات أو التمويل الأولي في المنطقة إلى أنه من المتوقع في المستقبل وضع برامج أكثر حزمًا مرتبطة باستثمارات الشتات.

30 (اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، ٢٠١٥)

4. رأس المال البشري ونقل المهارات

وقد وصف القسم السابق كيفية ظهور أداة جديدة للسياسات تتعلق بمشاركة الشتات في سياق القيود المالية المحلية. ومع ذلك، فإن التغيير في الأولويات الحكومية لبلدان المصدر يعكس أيضًا التحولات في أنماط الهجرة وديناميكياتها، لا سيما داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط. سيتعمق القسم التالي في تفاصيل تحويلات رأس المال البشري.

شهدت معظم بلدان المصدر في منطقة البحر الأبيض المتوسط تغيرًا كبيرًا في ملف الهجرة على مدى العقدين الماضيين. ويتعلق التطور الأبرز بفئة مهارات المهاجرين: فالمهاجرون، الذين كانوا تقليديًا من ذوي المهارات المتدنية ويعملون أساسًا في القطاعات الصناعية في بلدان المصدر، يميلون الآن إلى أن يكونوا ممثلين بالتساوي عبر مستويات المهارات والمؤهلات. وعلى الرغم من استمرار عدم المساواة، تظهر الاستطلاعات التي أجريت في الدول المضيفة أن المهاجرين يضيقون تدريجياً فجوة التأهيل مع السكان غير المهاجرين، وهو اتجاه أكثر وضوحًا بين الجيل الثاني من المهاجرين[31]. في جميع أنحاء المنطقة، يظهر المهاجرون باستمرار مستويات تأهيل أعلى مقارنة بمواطنيهم غير المهاجرين، وهي ظاهرة تعزى إلى "الانتقائية" المتأصلة في عمليات الهجرة[32].

ومن منظور بلدان المنشأ، أدت المسارات الاجتماعية التصاعدية للمهاجرين إلى تحول تدريجي في البيئة الاستطرادية في بلدان المنشأ، وهو ما يترجم إلى استراتيجيات مشاركة جديدة "أكثر ليونة" تركز على رأس المال البشري.

بدلاً من تبني التركيز الصريح على تحويلات العملة، تشدد السرديات المتعلقة بالشتات على معرفة المهاجرين وخبراتهم وشبكاتهم المكتسبة كجزء من تجربتهم في الهجرة، وتدعوهم إلى تسريع اندماج بلدانهم الأصلية في الاقتصاد العالمي المعولم والرقمي.

يشكل المغرب مثالاً بارزًا على هذا التحول. تطورت صورة المغتربين المغاربة بشكل معقول منذ العام ٢٠٠٠. يعمل المهاجرون المغاربة الآن بشكل رئيسي في قطاعات الخدمات في البلدان المضيفة، ولا سيما في أوروبا الغربية، وتشمل أفواجهم أعدادًا كبيرة من المهن الأكاديمية والتكنولوجية والطبية[3433]. وبأخذ زمام المبادرة في هذا الشأن، يستخدم الملك محمد السادس منبره بانتظام للإشادة بالمغاربة في الخارج (المشار إليهم باسم "أصحاب المواهب" على إنجازاتهم مع مضاعفة إشارات الترحيب تجاه المجتمع[35].

وفيما يتعلق بالسياسات، تمت إعادة معايرة المقاربة لتناسب سياق ومتطلبات اقتصاد "المعرفة" الذي يؤكد على النمو المستدام والشامل والطويل الأجل. وبناءً على ذلك، بُذلت الجهود نحو تعبئة مجموعات محترفة أو شبابية متخصصة من الشتات وتعزيز الضخ مع الكيانات البحثية أو التقنية التي تتخذ من المغرب مقرًا لها.

على سبيل المثال، كان المغرب شريكًا مبكرًا جدًا في مبادرة نقل المعرفة من خلال الوطنيين المغتربين (توكتين / TOKTEN) التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي حددت منذ العام ١٩٩٠ أسلوب التعاون الدولي

31 (باسكوال، ٢٠٢٣)

32 (دي بيل إير، ٢٠١٦)

33 (المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٠)

34 (لحلو وبوعيور وعرب ومحمدي)

35 (موروكو إيبدو، ٢٠٢٢)

المتعلق بتعبئة مهارات الشتات. لعبت مبادرة توكتين دورًا أساسيًا في وضع الأساس لفينكوم *(المنتدى الدولي للكفاءات المغربية في الخارج)*، وهي آلية جربتها وزارة المغاربة المهاجرين بهدف تبسيط المهمة قصيرة الأجل التي يقوم بها المهنيين من الشتات بين المؤسسات الخاصة والعامة في المغرب.

وانطلاقًا من افتراض أن نقل المعرفة ضروري لتنمية المغرب على المدى الطويل، تدعم الوزارة إنشاء شبكات مهنية على أساس جغرافي (٣ في فرنسا و١ في ألمانيا و١ في كندا) أو على أسس مواضيعية، وفقًا للأولويات الاستراتيجية للبلاد (الزراعة والبيئة)[36]. وتوجد خطط مماثلة بالشراكة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، تدور في المقام الأول حول الإرشاد ونقل المهارات التجارية.

كما أن مقاربة الشتات في مصر تتناغم مع إمكانات رأس المال البشري للمهاجرين. أنشأت وزارة الهجرة والمغتربين المصريين "مركزًا علميًا" مخصصا لتبادل المهارات والمعرفة في إطار بوابة الخدمات الإلكترونية للمغتربين. بالإضافة إلى ذلك، تدعم الوزارة أيضًا تنظيم "مؤتمر الكيانات المصرية في الخارج" الذي يدعو إلى مشاركة المغتربين في مشاريع البنية التحتية الوطنية، بما في ذلك الخدمات المدنية والتعليم والتأمين. ويمثل ذلك فرصة للمهاجرين المصريين المهرة للتشاور معهم بشأن مشاريع مختلفة في غياب هياكل رسمية لتبادل المعرفة.

لكل من الأردن ولبنان تاريخ طويل في الاستفادة من خبرة الشتات وعقلية ريادة الأعمال. وقد حدث تبادل المهارات والمعرفة بشكل غير رسمي، بالاعتماد على ازدهار الشتات والاندماج الناجح في بلدان الإقامة. ولتحفيز التبادل، اعتمدت الحكومات في الغالب على توحيد المنظمات القائمة على الشبكات في بلدان الإقامة وتقديم الدعم المادي عند توفره.

تم تصميم مؤتمر طاقة الاغتراب اللبناني (LDE)، الذي أُطلق في العام ٢٠١٤، *"لتعزيز التراث اللبناني والاحتفال بنجاح الشتات"*[37].

عقد المؤتمر سنويًا حتى العام ٢٠٢٠، حيث استضاف العديد من الشخصيات البارزة من المشهد التجاري والثقافي عبر القارات. وعلى الرغم من أن الاضطرابات الاقتصادية في لبنان قد أغلقت الحدث، إلا أن الشتات لا يزال له دور فعّال في توفير الإغاثة للعديد من المجتمعات في البلاد.

وفي السياق نفسه، عقدت وزارة الخارجية الأردنية في الأردن مؤتمرات واسعة النطاق للمغتربين في الأردن ضمت شخصيات من خلفيات مختلفة. وتركزت المؤتمرات في معظمها على فرص الاستثمار في الأردن وتعزيز بيئة آمنة ومواتية للأعمال التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر، كما لوحظ أن المؤتمرات تتناول تقديم الخدمات للأردنيين المقيمين في بلدان إقامتهم[38].

مثل نظرائهم العرب، يتواجد المهاجرون الجزائريون بشكل بارز في المهن ذات المهارات العالية في بلدان إقامتهم، يسهل هذا التواجد تبادل المعرفة عبر مختلف قطاعات الاقتصاد، بالإضافة إلى تقديم مساهمات مادية. على النقيض مما سبق، يبدو أن البرمجة على مستوى الدولة في الجزائر لا تتضمن أحكامًا للتنقل المهني على المدى القصير. ومن المثير للاهتمام أن جهود الجزائر في المشاركة تبدو وكأنها تتألف من برامج دائمة لجذب المواهب، لا سيما من خلال تقديم حوافز مالية وإدارية للجزائريين في الخارج كجزء من "حزمة" العودة. وفي هذا الصدد، أفيد بأن هذه الحزمة تتناولها أعداد متزايدة بين المهاجرين[39] من الجيل الثاني أو حتى الثالث.

---

36 (جيلارد وجيلارد، ٢٠١٧)

37 (وزارة الخارجية، بدون تاريخ)

38 (نعمة، كوخ، ورجب، ٢٠١٨)

39 (خطاب، ٢٠١٦)

5. الاستنتاجات

يهدف هذا التقرير إلى توضيح ديناميات سياسات مشاركة الشتات وخصائصها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالاعتماد على مراجعة شاملة لإطار عمل ستة بلدان وتصنيف غاملين لسياسات مشاركة الشتات.

واعترافًا بأهمية المعاملات الخاصة تقودها جماعات غير حكومية في الديناميات العابرة للحدود الوطنية، يظهر البحث أن دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الروابط وتوطيدها وتوسيعها بين بلدان المصدر ومجتمعات المغتربين.

فمن ناحية، يمكن أن يتسم هذا الدور بتدخلات استباقية مثل المؤسسات المصرفية المركزية التي تقدم الدعم المالي لرواد الأعمال المقيمين في الخارج أو في سياق إصدار سندات "الشتات". ونظرًا لعدم وجود آليات للإبلاغ في كثير من الأحيان، فإن فعّالية هذه التدخلات، وتأثيرها على أهداف التنمية، لا تزال مجهولة للغاية.

ومن ناحية أخرى، توضح المراجعة التي أجريت في هذا التقرير أن أنشطة الدولة تدور في الغالب حول وظائف وسيطة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على مبادرات بلدان المصدر التي تشجع التنقل المهني القصير الأجل أو تقدم المشورة في مجال الاستثمار. وتؤكد هذه الممارسات بشكل خاص على أهمية جداول أعمال التنمية المحلية التي يبدو أنها تحدد مسار الإصلاحات والمبادرات المتعلقة بإشراك الشتات.

وعلى الرغم من الاختلافات الوطنية، فقد سلط التقرير الضوء أيضًا على أن سياسات إشراك الشتات قد ترسخت في جميع البلدان الستة التي تم تحليلها، مما أدى إلى عملية مستمرة لإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشتات. ويلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن تنفيذ السياسات لفهم إلى أي مدى يؤثر تجزؤ المسؤوليات وغياب استراتيجيات "الحكومة بأكملها" على نتائج السياسات.

كما تطرقت المناقشة إلى الدوافع الجيوسياسية والاقتصادية والسياسية المعاصرة لصنع سياسات الشتات. فعلى سبيل المثال، سلطت الضوء على تأثير تطور ملامح المهاجرين وعمليات إدماجهم على هياكل مشاركة الشتات في البلدان الموفدة. وقد تحولت معظم بلدان المصدر من المقاربة القائمة على التحويلات إلى استراتيجيات تيسر تداول رأس المال البشري. ويعكس هذا التعديل، إلى حد ما، المطالب التي يفرضها اقتصاد "المعرفة" والدور الحاسم الذي يلعبه الابتكار في توليد النمو المتسق مع أهداف الاستدامة. علاوة على ذلك، يعزز عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة وتأثيرات الاقتصادية المعاكسة المرتبطة به، مسألة تحديد أولويات للأدوات المتعلقة بالمساهمات غير المالية.

وتماشيًا مع ما سبق، ينصح بلدان المصدر للمهاجرين بمواصلة الاستثمار في رصد وفهم الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بشتاتها. وتشير زيادة معدلات تنقل الطلاب والعمال ذوي المهارات العالية في المنطقة إلى عملية تنويع وتطور تدفقات التبادل عبر الحدود. وفي هذا الصدد، فإن توفير أدوات مرنة للتنقل الدائري، فضلاً عن تعميم الدعم لمجموعات المجتمع المدني في بلد الإقامة، سيمثل خطوات رئيسية لتحقيق أقصى قدر من فوائد الهجرة لبلدان المنشأ.

المراجع

Belguendouz, A. (2010). *Compétences marocaines expatriées: Quelles politiques de mobilisation suivies pour le développement du Maroc?* European University Institute.

Bilgili, O., & Weyel, S. (2012). *Diaspora Engagement in Morocco: Understanding the Implications of a Changing Perspective on Capacity and Practices.* Maastricht University.

Boubakri, H., Ben Achour, S., Ben Sassi, S., & Labidi, L. (n.d.). *Contextualisation de la Stratégie Nationale de la Migration, Pour un Agenda Tunisien de la Migration.* ICMPD.

Cassarino, J.-P. (2004). Theorising Return Migration: The Conceptual Approach to Return Migrants Revisited. *International Journal on Multicultural Societies, Vol. 6, No. 2,* 253-279.

De Bel-Air, F. (2016). *Migration Profile: Jordan.* European University Institute.

Department of Foreign Affairs and Trade. (2015). *Global Irish: Ireland's Diaspora Policy.* Department of Foreign Affairs and Trade.

European Global Diaspora Facility. (2022). *Diaspora Engagement Mapping : Tunisia.* ICMPD.

European Global Diaspora Facility. (2022). *Diaspora Engagement Mapping: Algeria.* ICMPD.

European Global Diaspora Facility. (2022). *Diaspora Engagement Mapping: Egypt.* ICMPD.

European Global Diaspora Facility. (2022). *Diaspora Engagement Mapping: Lebanon.* ICMPD.

European Global Diaspora Facility. (2022). *Diaspora Engagement Mapping: Morocco.* ICMPD.

European Global Diaspora Facility. (n.d.). Diaspora Engagement Map.

Frankenhauser , M., & Noack, M. (2015). *Promoting Diaspora Engagement: What Have We Learnt?* Vienna: ICMPD.

Gaillard, J., & Gaillard, A.-M. (2017). Chapitre 10 - La mobilisation des compétences S&T marocaines à l'étranger. In J. Gaillard, & H. Bouabid, *La recherche scientifique au Maroc et son internationalisaton.* Editions Universitaires Européennes.

Gamlen, A. (2006). *Diaspora Engagement Policies: What are they, and what kinds of states use them?* Centre on Migration, Policy and Society.

Gelb, S., Kalantaryan, S., McMahon, S., & Perez-Fernandez, M. (2021). *Diaspora Finance for Development: from remittances to development.* European Union.

Gevorkyan, A. (2021, 06 24). *Can Diaspora Bonds Supercharge Development Investment?* Retrieved from Migration Policy Institute: https://www.migrationpolicy.org/article/diaspora-bonds-supercharge-development-investment

Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration (July 11, 2018).

Government of Ireland. (n.d.). *Global ireland: Ireland's Diaspora Engagement Strategy 202-2025*. Department for Foreign Affairs.

Haut Commissariat au Plan. (2020). *La Migration Internationale au Maroc: Résultats de l'Enquete Nationale sur la Migration Internationale 2018-2019*. Royaume du Maroc.

IMISCOE. (n.d.). *Migration Research Hub*. Retrieved from International Migration Research Network: https://www.imiscoe.org/research/research-hub

International Monetary Fund. (2023). Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia. International Monetary Fund.

International Organisation for Migration. (n.d.). *Diasporas*. Retrieved from Migration Data Portal: https://www.migrationdataportal.org/themes/diasporas#definition

Khettab, D. (2016, 1 1). French Algerians return to parents' native land. *Al Jazeera*.

Lahlou, M., Bouoiyour, J., Arab, C., & El Mhamdi, A. (n.d.). *Mobilisation des Compétences Marocaines à l'étranger: un Etat des Lieux des Recommandations*. ICMPD.

Mansour, T. (2023, 07 28). Egyptian expatriates' remittances drop by 26.1 percent amid new saving options. *The New Arab*.

Maroc Hebdo. (2022, 08 21). Discours royal : Mohammed VI veut un mécanisme pour accompagner les talents marocains à l'étranger.

Ministère chargé des Marocains Résidant à l'étranger et des Affaires de la Migration. (n.d.). *Stratégie Nationale de l'Immigration et de l'Asile*. Royaume du Maroc.

Ministry of Foreign Affairs. (n.d.). *About Us - Lebanese Diaspora Energy*. Retrieved from Lebanese Diaspora Energy: https://www.lde-leb.com/index.php

National Committee for Human Resource Development. (2015). *Education for Prosperity: Delivering Results, A National Strategy for Human Resource Development 2016-2025*. Hashemite Kingdom of Jordan.

Nimeh, Z., Koch, K., & Ragab, N. (2018). *Mapping and Study of the Jordanian Diaspora in Germany*. Maastricht University.

OECD/European Commission. (2023). *Indicators of Immigrant Integration 2023: Settling in*. OECD.

Pascual, J. (2023, 06 15). En dix ans, des immigrés de plus en plus intégrés, mais plus pauvres. *Le Monde*.

Ragab, N., & Diker, E. (2021). *Diaspora Legislation and Engagement Policies in Lebanon, India, Ireland and Italy*. ICMPD.

Schuettler, K., & Rostom, A. (2014, 11 25). *Mobilizing diaspora savings for investments in Egypt*. Retrieved from Knomad: https://blogs.worldbank.org/peoplemove/mobilizing-diaspora-savings-investments-egypt

Tamwilcom. (2024, 01 15). *MDM Invest*. Retrieved from Tamwilcom: https://www.tamwilcom.ma/fr/system/files_force/fiches_produits/mdm_invest.pdf

Tittel-Moser, F. (2021). *Diaspora Engagement, Regional Series: Africa*. ICMPD.

Tittel-Moser, F. (2021). *Diaspora Engagement, Regional Series: Middle East*. ICMPD.

المراجع المترجمة

بلغندوز، أ. (٢٠١٠). كفاءات المغاربة المغتربين: ما هي سياسات التعبئة العليا من أجل تنمية المغرب؟ معهد الجامعة الأوروبية.

بيلجيلي، أو، وويل، إس. (2012). مشاركة الشتات في المغرب: فهم آثار المنظور المتغير على القدرات والممارسات. جامعة ماستريخت.

بوبكري، ح.، بن عاشور، س.، بن ساسي، س.، والعبيدي، ل. (بدون تاريخ). وضع الاستراتيجية الوطنية للهجرة في سياقها، من أجل جدول أعمال هجرة تونسية. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

كاسارينو، ج.-بي. (٢٠٠٤). تنظير هجرة العودة: إعادة النظر في المقاربة المفاهيمية لعودة المهاجرين. المجلة الدولية للمجتمعات المتعددة الثقافات، المجلد. 6، رقم 2، 253-279.

دي بيل إير، ف. (٢٠١٦). ملف الهجرة: الأردن. معهد الجامعة الأوروبية.

وزارة الخارجية والتجارة. (٢٠١٥). الأيرلندية العالمية: سياسة الشتات في أيرلندا. وزارة الخارجية والتجارة.

مرفق الشتات العالمي الأوروبي. (٢٠٢٢). خريطة مشاركة الشتات: تونس. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

مرفق الشتات العالمي الأوروبي. (٢٠٢٢). خريطة مشاركة الشتات: الجزائر. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

مرفق الشتات العالمي الأوروبي. (٢٠٢٢). خريطة مشاركة الشتات: مصر. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

مرفق الشتات العالمي الأوروبي. (٢٠٢٢). خريطة مشاركة الشتات: لبنان. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

مرفق الشتات العالمي الأوروبي. (٢٠٢٢). خريطة مشاركة الشتات: المغرب. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

مرفق الشتات العالمي الأوروبي. (بدون تاريخ). خريطة مشاركة الشتات.

فرانكنهاوزر، م.، ونواك، م. (٢٠١٥). تعزيز مشاركة الشتات: ماذا تعلمنا؟ فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

جيلارد، جيه.، وجيلارد، إيه. -إم. (٢٠١٧). الفصل 10 - تعبئة كفاءات العلوم والتكنولوجيا المغربية نحو الغرب. في ج. جيلارد، وه. بوعبيد، البحث العلمي في المغرب وابنه الدولي. طبعات الجامعات الأوروبية.

جاملين، أ. (٢٠٠٦). سياسات إشراك الشتات: ما هي، وما هي أنواع الدول التي تستخدمها؟ مركز الهجرة والسياسة والمجتمع.

غيلب، إس، كالانتاريان، إس، ماكماهون، إس، وبيريز-فرنانديز، إم. (2021). تمويل المغتربين من أجل التنمية: من التحويلات المالية إلى التنمية. الاتحاد الأوروبي.

جيفوركيان، أ. (2021، 06 24). هل تستطيع سندات المغتربين تعزيز الاستثمار التنموي؟ تم الاسترجاع من معهد سياسات الهجرة: https://www.migrationpolicy.org/article/diaspora-bonds-supercharge-development-investment

الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية (تموز / يوليو ١٨ . ٢)

حكومة أيرلندا. (بدون تاريخ). أيرلندا العالمية: استراتيجية أيرلندا لإشراك المغتربين 202-2025. وزارة الخارجية.

المفوضية العليا للخطة. (٢٠ . ٢). الهجرة الدولية إلى المغرب: نتائج الدراسة الوطنية للهجرة الدولية ١٨ . ٢-١٩ . ٢. مملكة المغرب.

إيميسكو. (بدون تاريخ). مركز أبحاث الهجرة. تم الاسترجاع من شبكة أبحاث الهجرة الدولية: https://www.imiscoe.org/research/research-hub

صندوق النقد الدولي. (٢٣ . ٢). التوقعات الاقتصادية الإقليمية، الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. صندوق النقد الدولي.

المنظمة الدولية للهجرة. (بدون تاريخ). الشتات. تم الاسترجاع من بوابة بيانات الهجرة: https://www.migrationdataportal.org/themes/diasporas#definition

خطاب، د. (١٦ . ٢، ١ ١). الجزائريون الفرنسيون يعودون إلى أرض والديهم. الجزيرة.

لحلو، م.، بوعيور، ج.، عرب، ك.، والمحمدي، أ. (بدون تاريخ). تعبئة الكفاءات المغربية في الخارج: تقييم للتوصيات. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

منصور، ت. (٢٣ . ٢، ٧ . ٢٨). انخفضت تحويلات المغتربين المصريين بنسبة ٢٦،١ في المئة وسط خيارات ادخار جديدة. العربي الجديد.

ماروك إيبدو. (٢٢ . ٢، ٨ . ٢١). الخطابات الملكية: محمد السادس يسعى إلى آلية لمرافقة المواهب المغربية إلى الغريب.

الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة. (بدون تاريخ). الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. مملكة المغرب.

وزارة الخارجية. (بدون تاريخ). من نحن - طاقة الاغتراب اللبناني. تم الاسترجاع من طاقة الاغتراب اللبناني: https://www.lde-leb.com/index.php

اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية. (١٥ . ٢). التعليم من أجل الازدهار: تحقيق النتائج، استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية ١٦ . ٢-٢٥ . ٢. المملكة الأردنية الهاشمية.

نعمة، ز.، كوتش، ك.، ورجب، ن. (١٨ . ٢). رسم خرائط ودراسة الشتات الأردنية في ألمانيا. جامعة ماستريخت.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المفوضية الأوروبية. (٢٠٢٣). مؤشرات تكامل المهاجرين ٢٠٢٣: الاستقرار. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

باسكوال، ج. (٢٠٢٣، ٦ . ١٥). وفي غضون عشر سنوات، أصبح المهاجرون مندمجين على نحو متزايد، ولكنهم أصبحوا أكثر فقراً. العالم.

رجب، ن.، وديكر، إي. (٢٠٢١). تشريعات الشتات وسياسات المشاركة في لبنان والهند وأيرلندا وإيطاليا. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

شويتلر، ك.، ورستم، أ. (٢٠١٤، ١١ ٢٥). تعبئة مدخرات المغتربين للاستثمار في مصر. تم الاسترجاع من Knomad: https://blogs.worldbank.org/peoplemove/mobilizing-diaspora- Savings-investments-egypt

تمويلكم. (٢٠٢٤، ١ . ١٥). ام دي ام للاستثمار. تم الاسترجاع من Tamwilcom: https://www.tamwilcom.ma/fr/system/files_force/fiches_produits/mdm_invest.pdf

تيتيل موسر، ف. (٢٠٢١). مشاركة الشتات، السلسلة الإقليمية: أفريقيا. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

تيتيل موسر، ف. (٢٠٢١). مشاركة الشتات، السلسلة الإقليمية: الشرق الأوسط. المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

مكتب المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة الإقليمي للمتوسط

Europa Centre, 2nd floor
John Lopez Street
Floriana, FRN 1400
Malta
Tel: +356 277 92 610

Euromed Migration
@EUROMEDMigr
emm5team@icmpd.org
www.icmpd.org/emm5